



PROVICIONAL

A/32/FV.14

30 September 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد رويل (المكسيك)

السيد مينتش (يوغوسلافيا)

السيد بيتسيوس (اليونان)

السيد ملادينوف (بلغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72079/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد رويل (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : بالنيابة عن المكسيك اقدم لكم اطيب التمنيات من رئيسنا الدستوري خوسيه لوبيز بورتيلو لنجاح هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

ان تولي السيد موجسوف رئاسة هذه الجمعية تضمن الحياض والفعالية نظرا لمؤهلاته الشخصية المرموقة ، ودولته يوغوسلافيا التي ترتبط بها بعلاقات الكفاح من اجل عالم افضل اكثر عدالة وانصافا .

واسم المكسيك اقدم تحياتي الى الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالد هايم ، الذي نقدر جهوده من اجل احلال السلم في العالم . ونشيد كذلك بالسيد هاملتون شيرلي اميراسينغ رئيس الدورة الحادية والثلاثين ورئيسنا الممتاز في المفاوضات الخاصة بقانون البحار .

ونود ان نعبر عن تهنئتنا الصادقة لوفدي فييت نام وجيبوتي ، بمناسبة قبول انضمام بلديهما الى عضوية هذه المنظمة العالمية . واسمحوا لي كذلك ان اشيد بالشعب الفيتنامي الجسور لكفاحه من اجل الحرية والذي يذكركنا بالبطولات التاريخية للشعب المكسيكي .

لقد ايدت المكسيك منظمة الامم المتحدة منذ تأسيسها في حزيران / يونيه ١٩٤٥ ، * مؤتمر القمة الدولي للدول ذات السيادة بشأن تنظيم شعوتنا * كما ايدت مبادئها وغاياتها ومن بينها صيانة السلم والامن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الدول والحقوق المتكافئة وتقرير المصير للشعوب والتعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية .

لقد التزمت المكسيك دائما بتلك الغايات والمبادئ فقد قال رئيس دولتنا خوسيه لوبيز بورتيلو امام الكونجرس :

* ان المشاكل العالمية الدولية التي تواجهنا اليوم ليست مجرد دليل على اضطراب

مؤقت وعام ، ولكنها هزة عميقة وشديدة للبنية الحالية من جذورها ، وتبشر بتغيرات كبيرة

في الاقتصاد وفي الثقافة وفي العلاقات بين الدول بل وبين المجتمع وبين الانسان والطبيعة* .

وخلال السنوات الـ ٣٢ منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة ، كانت هناك الانتصارات والنكسات كما عانت المنظمة من الازمات والمخاوف المعروفة للجميع . ومن الصعب في هذه الفترة الوجيزة من حياة المنظمة ان تعدل المصالح وتغير نفسه الجنس البشرى . ومن المنطلق التاريخي فان ٣٢ عاما ليست سوى لحظة تم فيها انجاز تقدم ملحوظ من جانب المجتمع الدولي ، الا ان الكثير ما زال امامنا .

ومع ذلك فان المشاكل الحقيقية للانسان تؤول تأويلات خاطئة ، وتحل محلها مشاكل اصطناعية تحظى بالتركيز وتستعري الانتباه وتحيد بنا عن النزاعات الاساسية الحقيقية وتعد ستارا للنواحي الاجرائية والثانوية وتثبط من الجهود الاساسية من اجل بلوغ اهداف البلدان النامية التي تتركز اهدافها فيما يلي : (أ) التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي ، (ب) تصفية الاستعمار في كافة صوره . لذلك فانه من الضروري ان نقوم التقدم الذي انجز في اطار الامم المتحدة ، وان نقدم للمستقبل اختيارات وانماط جديدة من اجل تحديث منظمنا العالمية . وبالتالي فاننا نحتاج الى : (أ) اعادة النظر في اجهزة الامم المتحدة ، ووظائفها . (ب) تطوير نظام الامم المتحدة وتعمق طابعها الديمقراطي وهذا وارد في اقتراح المكسيك وبعض الدول الاخرى في الوثيقة (A/AC.182/L.12/Rev.1) بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٧٧ . (ج) استخدام الوقت المحدد المتاح لنا لمناقشة المسائل الجوهرية بدلا من ان نضيع الزمكت في المسائل الثانوية . (د) ازالة المشاكل التي لا تعد مشاكل حقيقية بالنسبة للشعوب .

ولتحقيق هذه الغايات فاننا نحتاج الى دليل ، ايجابي وملمس على الارادة السياسية من جانب الدول الاعضاء لتحقيق اقصى استفادة من الموارد المتاحة لنا دون تبديد الجهود في الازدواج داخل المحافل المختلفة .

ومنذ ثورتنا الاولى في ١٨١٠ الى ثورتنا الاجتماعية في ١٩١٠ والتي انتهت بال دستور السياسي في عام ١٩١٧ ، فان المكسيك قد احتفظت دائما بمثلها بما في ذلك احترام حقوق الغير والاستقلال وسيادة الشعوب وتصفية الاستعمار والاستخدام الامثل للوارد الطبيعية والتوزيع العادل للثروة .

وماختصار فلقد ايدت المكسيك السلام ، مع الحرية والاقتصاد الدولي العادل والعدالة الاجتماعية العالمية . ونحن ندرك ان هذه المثل صعبة المنال ، ولهذا فان علينا ان نتذرع بالصبر .

وفي العلاقات الدولية ، فان موقف المكسيك موقف صلب ، فقد أيدنا بكل حزم نفس المبادئ التي مارسناها خلال تاريخنا ، وسوف نبذل جميع الجهود لكي تتفق سياستنا الداخلية مع هذه المبادئ .

والآن سوف انتقل الى الحديث عن السياسة الداخلية الحالية للمكسيك ، فأقول أن منذ أن تولت الحكومة الحالية الحكم في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ قامت ببعض الإصلاحات الأساسية في النظام الحكومي المكسيكي . وسوف أحاول الآن عرض بعض أوجه الإصلاح .
 أولا : الإصلاح الإداري الذي يعني إعادة تنظيم الحكم الذي سوف يؤدي بدوره الى تنظيم البلاد .

ثانيا : الإصلاح السياسي الذي يعمل على تحديث وتثبيت النظام الديمقراطي الذي نجم عن الثورة الاجتماعية الأولى .

ثالثا : الإصلاح المالي والنقدي والضريبي الذي يعيد الثقة ويخفض الدين العام ويحفز الادخار القومي ويكافح التضخم والركود ويحسن النظام الضريبي وينشط الصادرات .
 رابعا : التحالف من أجل دفع الانتاج والانتاجية الى الأمام بما يحقق الاتفاق بين الموظفين والإدارة ، ويجعل الموظفين يلجأون الى ضبط النفس فيما يتعلق بزيادة الاجور ، ويجعل الإدارة تعمل على تخفيض الأسعار والتكاليف وبالتالي هزيمة التضخم .

خامسا : ان الصناعات البترولية والبتروكيميائية قد تم تشجيعها ، وسوف تؤمن التطور الصحي للمكسيك ، على المدى القصير والمدى الطويل . اننا نعلم ان الاحتياطات البترولية للمكسيك تضعها في المركز الثالث عشر بين ال ٦٨ دولة المنتجة للبترول في العالم ، ومن المنتظر ان تصعد الى المرتبة العاشرة .

ومنذ شهر أيار / مايو ١٩٧٧ أصبحنا ننتج مليون برميل يوميا ونصدر سدس انتاجنا . ان نسبة الاحتياطي الى الانتاج خلال ٢٧ عاما أعلى من المعدل الدولي ، دون أن نأخذ في الحسبان أنه، استكشاف جديد . وبعبارة اخرى فان المكسيك سوف تصبح من أهم البلاد المنتجة للبترول في العالم .

وفي نهاية هذا العام ، فان المكسيك سوف تصدر ٢٩٠ ألف برميل يوميا بعد ان تغطي استهلاكها الداخلي . وفي سنة ١٩٨٢ سوف تنتج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي اكتشف

اخيرا في حقول البترول . ان شركة بترول يوس مكسيكانوس ، تسهم في "التحالف من اجل الانتاج" وتساعد ماديا في تحقيق التحرر الاقتصادي للمكسيك .

سادسا : ان لدى المكسيك موارد هامة اخرى للطاقة ، وهي بصدور دراستها من أجل استغلالها استغلالا رشيدا .

سابعا : لقد بدأنا اصلاح القطاع الزراعي بتنسيق الجهود لتخفيض التكاليف ، واعادة الثقة للمالك الصغير ، وادخال نظام الاسعار الثابتة للمنتجات الزراعية الأساسية .

ثامنا : ومن خلال مثل هذه الاجراءات ، فان انتاج المواد الغذائية بالنسبة لشعب المكسيك قد تم تشجيعه . وقد سعينا من أجل الحصول على دعم عالمي لاقامة الصندوق المشترك ضمن اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ويتأيد من بعض بلدان امريكا اللاتينية وبلدان افريقيا ، توصلنا الى اتفاق من اجل انشاء صندوق لتثبيت أسعار البن .

ومن المشاكل التي تشترك فيها المكسيك مع دول العالم الاخرى ، مشكلة الانفجار السكاني وآثارها المتعددة .

واننا ان نأخذ ذلك في الاعتبار ، فان الحكومة الجديدة قد انشأت وزارة للمستوطنات البشرية ، ولجنة للتطوير الحضارى وجهازا وطنيا من أجل التطوير الكامل للاسرة ، ووكالة للتنسيق الوطني من اجل تنظيم الاسرة .

وسوف نحاول تخفيض الانفجار السكاني عن طريق الاقتناع ، مرتكزين على " الخطة التعليمية الوطنية " التي وضعت من اجل العالم الحديث . لقد حاربنا التقاليد البالية ، عن طريق استخدام الطرق الحديثة لمواجهة مشاكلنا التي هي شبيهة بالمشاكل التي تواجه اجزاء اخرى من العالم ، ويمكن ان نتغلب على هذه المشاكل لأننا نمتلك الموارد المادية والبشرية .

ان العلم والتكنولوجيا يحتلان مكانا مرموقا في تطلعات بلادى . ومن خلال تحليل مشكلات المواد الأولية والتنمية والتمويل في مؤتمر الشمال والجنوب ، فقد صممنا على مطالبة البلدان الفنية بأن تدعمنا بالتكنولوجيا الحديثة .

وفي بلادى ، فان هذه المسألة يعهد بها الى وكالة حكومية هامة تتصل اتصالا وثيقا بالجامعات والمعاهد الفنية في المكسيك وفي انحاء اخرى من العالم وكذلك مع برامج الامم المتحدة .

ان المكسيك تعير اهتماما كبيرا لمجال الصحة البدنية والعقلية للشعب المكسيكي ، اتصالا بنظام التأمين الاجتماعي . وفي هذا المجال فان هناك برامج واسعة النطاق يجرى تنفيذها وتتصل ببرامج الامم المتحدة .

انني بهذا ، أكون قد اشرت الى الطريقة التي تنتهجها حكومة المكسيك ، والأهم من ذلك ، الجديدة في بلادى ، من اجل الاعداد لدخول القرن الحادى والعشرين . لقد قمت بوصف سياسة حكومتي وهي تقوم على الآتي :

اولا : تحسين الثقة الاقتصادية داخل وخارج البلاد . ثانيا : تحسين التعليم . ثالثا : زيادة الانتاج والانتاجية . رابعا : تحسين مستوى الصحة . خامسا : تحسين تنظيم الاسرة . سادسا : تحسين الادارة النقدية والمالية . سابعا : وضع نظام ديمقراطي واجتماعي أفضل . ثامنا : تحسين الادارة العامة . تاسعا : تعميم العدل الاجتماعي والفردى . عاشرا : تحسين العلاقات الدولية .

وفي مجال العلاقات الدولية تركز سياسة المكسيك على المبادئ الأساسية التي نتجت عن تاريخها وهي

اولا : عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى . ثانيا : حق تقرير المصير للشعوب . ثالثا : التسوية السلمية للمنازعات والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها . رابعا : المساواة في السيادة بين الدول .

اننا نؤيد المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة والوثائق الأساسية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وعلان مبادئ القانون الدولي بالنسبة للعلاقات الودية ، والتعاون بين الدول ، فضلا عن المبادئ المتفق عليها لوضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذى لا يمكن ارجاء تطبيقه .

اننا نحترم ايضا المعاهدات والاتفاقات ذات الطابع العالمي التي تعد جزءا لا يتجزأ من " الماخيا كارتا " للمكسيك والتي تنص عليها المادة ١٣٣ منه ، فضلا عن ذلك فان رئيسنا جوزيه لوبيز بورتييللو ، قد اوضح ان الحكومة سوف تلتزم بالمبدأ الذهبى للعلاقات الدولية وهو : " علينا ان نعامل الغير بالطريقة التي نرغب ان يعاملنا الغير بها " .

وهذا يعني بعبارة اخرى الجملة العظيمة التي قالها جوارز :

” بين الافراد كما هو بين الدول ، فان احترام حقوق الغير يعني السلام ” .

وللايجاز ، فان الاطار العام للسياسة الدولية للمكسيك يركز على مايلي : اولا ، احترام حقوق الآخرين والالتزام بمبادئنا التي تتفق ومبادئ الامم المتحدة وغيرها من الوثائق الهامة . وثانيا علاقة الصداقة والمعاملة بالمثل على اساس متكافئ مع جميع شعوب العالم .

سوف انتقل الآن الى الحديث عن مؤتمر الشمال والجنوب . فخلال الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة والتي انتهت منذ أيام ، فقد لاحظنا الطريقة التي تم بها تناول النقاط المختلفة التي نوقشت في المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي ، وان هذا الموضوع قد عاد الى ” منبره ” الطبيعي ، اي الامم المتحدة . ونأمل نتيجة لهذه التجربة ، ألا تستخدم الاجتماعات المقبلة اغراضا معينة او مصالح خاصة ، بقصد تشويه الانظار فقط ، بل ان تستهلك الجهود المطلوبة لتحقيق الاغراض الأكثر الحاحا .

ان الاجتماع الوزاري الأخير من مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي كان لي شرف تمثيل المكسيك فيه ، وقد قلت في هذا المؤتمر مايلي :

” ان المؤتمر اذا نجح في العمل على توفير نظام اكثر عدالة من العائد بالنسبة للسلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية ، فان هذا سوف يساهم في حل نواحي القصور للبنية الدولية الحالية ، وانه اذا وضع هذا المؤتمر الاساس السليم من اجل اصلاح حقيقي لنظام النقد الدولي وتطوير التمويل فسوف يساعد ذلك على القضاء على أهم مصادر التوتر . وانه اذا ييسر المؤتمر نقل التكنولوجيا ، وفتح الاسواق امام المنتجات الصناعية للبلدان النامية ، فسوف يؤدي ذلك الى احداث التغييرات الاساسية للقوة الانتاجية في تلك البلدان النامية . واخيرا اذا ما استطاع هذا المؤتمر ان يحقق مبدأ احترام السيادة القومية ، كشرط أساسي لقيام أي نظام للتعاون الدولي ، فسوف يؤدي هذا الى الاسراع لبلوغ أهم الغايات التي استنفذت منا وقتا وجهدا خلال هذا القرن الاخير أكثر من أي شيء آخر ” .

وأقول كذلك - في هذه الظروف - انه يجب أن نقوم بجهود جديدة ونستخدم كل الوسائل المتاحة لنا عن طريق المنظمات الدولية ، وأعلى الصعيد الثنائي ، من أجل تنفيذ النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي يتطلبه العالم اليوم ، ويجب أن تسهم الأمم المتحدة في هذه المهمة بدورها من خلال أنشطة أجهزتها المناسبة .

أكرر مرة أخرى ان واجبنا الأساسي هو أن نبقى على روح التعاون رغم النتائج غير المشجعة لمؤتمر باريس .

يجب أن تعطى الأولوية القصوى لطريقة ايجاد الوسائل والسبل لتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والمفاهيم الأساسية التي حددتها الأمم المتحدة . فاذا بدأ العمل بالنظام الاقتصادي الجديد ، سوف تحل مشاكل اجتماعية واقتصادية عن طريق توزيع أفضل وأحكم للثروات في العالم . فضلا عن ذلك ، فان هذا سيؤدي الى اقامة عدالة اجتماعية عالمية .

ومنذ أن أصدرت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أصبحت حقوق الانسان مسؤولية المجتمع الدولي . لقد حدد هذا الاعلان كرامة الانسان وقيمه باعتبار ذلك أسمى الأمان من أجل احلال عالم يخلو من الخوف والفاقة ، ومن الظلم والاستبداد حيث تكفل فيه الحريات الأساسية .

وقد حاربت المكسيك منذ عهدى هيدالغو وموريلوس ، بطلي حركة استقلالنا من أجل تلك المبادئ السامية التي لا يمكن فهمها الا في اطار الحقوق الاجتماعية .

وتؤيد المكسيك دون تحفظ التدابير اللازمة لتعزيز حماية حقوق الانسان ، وسوف تصر على تنفيذ هذه الحقوق ، ويجب أن يتم تنفيذها بمراعاة الاتفاقيات السارية حول هذا الموضوع ، وبمراعاة قرارات الأمم المتحدة . وينبغي تطبيق هذه التدابير دون أي تمييز من أي نوع بين جميع أفراد البشر ، حتى أولئك الذين يضطرون الى هجر بلادهم الأصلية بصفة مؤقتة لأسباب اجتماعية واقتصادية . وأود أن أتحدث عن العلم والتكنولوجيا ، ونقل التكنولوجيا ، والنقل الفعال للموارد الى البلدان النامية .

وفي اطار التعاون العلمي والتقني ، أود أن أشدد على أهمية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، الذي تقدمت مكسيكوسيتي باستضافته ، وسوف يوفر

المؤتمر فرصة مناسبة لدراسة الأنشطة الرامية الى توجيه وتشجيع العلم والتكنولوجيا كي يصبحها أداة للتنمية المشتركة لجميع البلدان ولحل مشاكل العمالة والأغذية وتوزيع الدخل لزيادة الطاقة الانتاجية ، وزيادة صادرات البلدان النامية .

وفي رأينا ، يجب أن يكون العلم والتكنولوجيا أداة لخدمة الانسان وليس أداة لعناصر منتقاة تسهم في خفض الطاقة على تطوير الغالبية من سكان العالم . ويجب أن يسخر العلم والتكنولوجيا من أجل الحب وليس من أجل الكراهية .

يجب أن تقدم منظومة الأمم المتحدة تأييدها الكامل للبلدان النامية لكي تستفيد بقدرة المستطاع من كل فرصة لتعزيز وزيادة طاقتها الاقتصادية الحقيقية .

وتقدر المكسيك ، باعتبارها الدولة الودية لمعاهدة تلاتيلولكو ، قيمة المبادرة التي تقدم بها جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٦ أيار/مايو من هذا العام عند ما وقع البروتوكول الاضافي الأول لهذه الوثيقة ، وبموجبه تقوم بلدان منطقتنا بإنشاء المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية والتي تضم مناطق مكتظة بالسكان . اننا نشعر أنه ينبغي على أمريكا اللاتينية أن تسهم في دخول هذه الوثيقة حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية .

ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، فانها ستجتمع في ربيع عام ١٩٧٨ من أجل دورة استثنائية لنزع السلاح . ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ستتاح للمجتمع الدولي فرصة قيام باستعراض دقيق وشامل لهذه المسألة ، ان أن أهميتها تتطلب ادراج الأسباب المؤدية الى عدم نجاح أعمال مؤتمر جنيف لنزع السلاح .

ان النفقات العالمية للتسلح ، التي تقدر بأكثر من ٣٥٠ بليون دولار سنويا ، قد بلغت مستويات قياسية . ان تبيد الموارد التي يمثلها هذا الانفاق قد أضاف عبئا آخر للجهود التي يجب أن تخصص للتنمية وتبرر هذه النفقات اتخاذ اجراءات فورية ومضافرة من أجل العمل المنسق . فضلا عن ذلك فان مستوى الدمار الذي يمكن أن ينجم عن الترسانات النووية يشكل خطرا للانتحار العالمي .

وان نسلم بالمسؤولية الخاصة للدول العسكرية من أجل اتخاذ تدابير لنزع السلاح ، فاننا نود أن نعبر مرة أخرى عن قلقنا ، ان هذه المفاوضات الهامة مثل محادثات الحد من الأسلحة

الاستراتيجية يجب أن تجرى خارج اطار الأمم المتحدة . ان ذلك لا يجب أن يمنعنا من أن نأخذ علما بالاعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في واشنطن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ حيث أكدت الدولتان عزمهما على توسيع التزامتهما في اطار اتفاق محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٢ ، حتى اذا أخذنا في الاعتبار ان هذا الاتفاق كان ذا طابع محدود فاننا نأمل أن دليل الاتفاق هذا سوف ييشر باتخاذ تدابير مقبلة لنزع السلاح .

ان من أهم عناصر سياسة المكسيك الخارجية العمل بجميع الوسائل من أجل وقف سباق التسلح ، والقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل ، والسعي لاتخاذ الخطوات الفعالة لكي تقترب من الفرض النهائي ألا وهو نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة . فضلا عن ذلك ، وبالتضافر مع السويد ويوغوسلافيا ، شرعنا في اتخاذ اجراء يهدف الى اقرار مبكر للاتفاقيات التي تحدد أو تحظر بعض الأسلحة التقليدية ذات الآثار غير الرحيمية التي لا تفرق بين أحد .

ان المكسيك - كما قال الرئيس خوسيه لوبيز بورتيلو - لها تاريخ حافل بالكفاح ضد الاستعمار وآثاره ، وسوف نسعى هذا العام لاصدار قرارات تؤمن من مسؤولية الأمم المتحدة وتتطلب العمل السريع من أجل ازالة الاستعمار بما في ذلك اتخاذ التدابير القهرية المذكورة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

فضلا عن الكفاح ضد الاستعمار المادي والجغرافي السياسي ، فان المكسيك تدرك ضرورة الكفاح ضد الاستعمار الفكري .

ان المكسيك قد اشترك بفعالية في الدورة السادسة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، وهي حريصة على أن تساعد على انجاح هذا المؤتمر ، وقد لاحظنا بكل تقدير ، عكس ما حدث في الدورة الخامسة ، انه كان من الممكن أثناء الدورة الاخيرة ان تحرز تقدما في العمل نحو ايجاد حلول للمشاكل التي تقف عائقا أمام بلوغ اهدافنا ، وبالاخص اقرار قانون البحار. اننا نرحب بان المادة ٥٥ من النص الوحيد غير الرسمي للتفاوض يحدد الان الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للقانون الدولي ، تلك المنطقة التي لا ترد تحت تعريف المياة الاقليمية أو تعريف أعالي البحار . وبالمثل ، فان حقوق البلدان الساحلية داخل هذه المنطقة يجب أن تحدد بشكل أوفى . لقد تم انجاز التقدم الملحوظ في مجال البحث العلمي ، كما تم تقديم جزئي فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات . واخيرا ، فاننا نعتقد أنه قد انجز بعض التقدم فيما يتعلق بايجاد الحلول لا حدى المشاكل الهامة التي واجهت المؤتمر ، والخاصة بالموارد التي تأتي في اطار التراث المشترك للبشرية ، وهذا يعني كيفية استغلال قاع البحار والمحيطات الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية .

اننا نرجو أن تقوم جميع البلدان في الدورة السابعة بالسعي من اجل التوصل الى اتفاق حول المسائل المتعلقة . ويجب ألا يغيب عن بالنا أننا ما لم نعتمد قانون البحار ، فان الفوضى سوف تعم المحيطات.

ان الابرام المبكر للاتفاقيات الخاصة بقانون البحار ، والشركات غير القومية ، ونقل التكنولوجيا ، والاستراتيجية الجديدة للتنمية ، التي تسهم في تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والاجهزة التي تضمن حماية حقوق الانسان ، كلها مسائل تستحق ان نركز جهودنا عليها . وفي اعقاب اقتراح المكسيك وكوستاريكا ، فقد اجتمعت بعض البلدان أخيرا من أجل ترشيد وتنظيم صيد سمك التونا الاصفر ، واننا لنتنظر الحصول على بعض نتائج طيبة من الاقتراحات التي تقدمت بها المكسيك وكوستاريكا .

والان فيما يتعلق بالقارة الامريكية بصفة عامة وامريكا اللاتينية بصفة خاصة ، فأقول ان المكسيك تقع في الجزء الشمالي للقارة الامريكية وترتبط بعلاقات سيادة واحترام متبادل مع الولايات المتحدة الامريكية التي تشترك معها في حدود تبلغ ٣٠٠٠ كيلو متر .

اننا ندخل الان في عهد جديد من الدبلوماسية مع كندا ، التي تقع شمال العملاق ، ونحن نقع في جنوبه ، ومشاكلنا مع الولايات المتحدة ، مشاكل متشابهة في الجوهر .
وفي المقام الأول ، فان الولايات المتحدة لم تكن لها سياسة دائمة للتفاهم المتبادل والاتفاق مع بلدان امريكا اللاتينية . ومن ناحية أخرى ، فان امريكا اللاتينية لم تتبع سياسة ناضجة ودائمة ازاء الولايات المتحدة الامريكية . والاسوأ من ذلك ، ان امريكا اللاتينية لم تكن لها سياسة مستمرة ومتفهمة فيما يتعلق بمنطقتها في حد ذاتها . وتلك هي الازمة التي عبر عنها جوزيه لوبيز بورتيلو .
وفي جميع الحالات ، وبالاخص في الحالة الاخيرة أى تجاه امريكا اللاتينية ، فانه فيما يتعلق بامريكا اللاتينية يجب أن نوحده مواقفنا على الرغم من الايولوجيات والانظمة السياسية التي تفرقنا .
فيجب أن نركز قدر المستطاع على نواحي الالتقاء بدلا من نواحي الخلاف ، لان ضعفنا كان بسبب تفرقنا .

ان الجهود التي تبذل الان مع الولايات المتحدة من أجل بلوغ تفهم افضل بالنسبة لامريكا اللاتينية ، تجرى من خلال توقيع بروتوكولات معاهدة ثلاثيلكو ، وعن طريق استعادة المكسيك لمنطقة اوجينيما ، وتوقيع اتفاقيتي بنما رقم ١ ، ورقم ٢ والبروتوكول الاضافي الخ . .
لقد تمسكت المكسيك دائما بحق جمهورية بنما في استعادة السيادة الكاملة على اقليمها .
والان ، اذا تناولنا امريكا اللاتينية ككل ، فان المحاولة الاولى من اجل عقد مؤتمر على مستوى عال قد تمت في بوغاتا مع اشتراك رؤساء دول وحكومات البلدان المختلفة في امريكا الشمالية وهي :
المكسيك ، امريكا الوسطى ، كوستاريكا وبنما . ومن الكاريبي جامايكا . ومن امريكا الجنوبية كولومبيا وفنزويلا .

ولقد كانت تجربة جديدة بال تكرار ، وبالاخص من أجل تعزيز اواصر الاخوة مع شعوب امريكا اللاتينية التي نرتبط معها بصلات تاريخية وثقافية .
ومن الموضوعات التي نوقشت في مؤتمر القمة في بوغاتا ، الاتفاق بشأن ضرورة ايجاد حل سريع وعادل لمشكلة بليز ، على أساس المبادئ التي أكدناها في هذا المؤتمر ، وعلى الاخص حقوق الشعوب في تقرير المصير . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لا عبر مرة اخرى عن املنا الكبير في أن نصل الى حل ، والا تحاول الاطراف المباشرة في النزاع أن تحل المشكلة على انفراد ، وبالتالي تهدد السلم في المنطقة .

وبعد قطيعة دامت . ٤ عاما ، اعيدت العلاقات الدبلوماسية مع اسبانيا ، وقد وضع حد قبل ذلك للعلاقات مع الحكومة الاسبانية في المنفى ، والتي ورثنا عنها الكثير من التعاليم الديمقراطية والثقافية . وبهذه الطريقة أعاد الشعبان وحدتهما الدبلوماسية والودية .

انتقل الان الى موضوع السلام في الشرق الاوسط والى مؤتمر السلام . والواقع أن السلام كل لا يتجزأ . وقد ورثت هذه المنظمة المهمة التاريخية في الدفاع عن السلم وصيانتها ، وهذا يعني انه يتعين عليها أن تسعى من خلال التفاوض والتوفيق الى بلوغ الصيغ المقبولة على أساس من الاحترام المتبادل .

ولاشك أن الوضع في الشرق الاوسط يشكل خطرا رئيسيا للسلم العالمي ، ويضع على عاتق الجمعية مسؤولية ايلاء* الاولوية المطلوبة لهذا الموضوع ، واتخاذ الخطوات الفعالة لايجاد طريق يؤدي الى التسوية العادلة للمشكلة . وتؤيد المكسيك الانعقاد المبكر لمؤتمر السلام للشرق الاوسط مع اشتراك ليس فقط الاطراف المعنية مباشرة والقوى الكبرى ، بل وايضا اشتراك عدد محدود من الدول الاخرى ، ان قد يساعد اشتراكها على ايجاد تسوية دائمة للمشكلة .

اننا نؤكد تأييدنا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن بوصفه أمتن أساس تقوم عليه التسوية العادلة للمشكلة .

ومن بين المجالات التي حققت فيها الأمم المتحدة أكبر نجاحاتها ، مجال تصفية الاستعمار في العالم المعاصر . الا اننا ما نزال نواجه مأزقا بالنسبة للخطوات الممكنة التي قد تتخذها المنظمة لحل ثلاث مشاكل رئيسية في المنطقة وهي : رفض حكومة الاقلية في زيمبابوي لنقل السلطة الى الاغلبية واستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، والحاجة الى ايجاد صيغة ملائمة لمجلس ناميبيا كي يفي بمهمته ، وسياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، وان المكسيك لتدعو الى تشجيع التسويات السريعة لتلك المشاكل الملحة .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في اطار المنظمة ، فانه يتعين انجاز الكثير كي تنصهر المرأة تماما في عطية التنمية على قدم المساواة مع الرجل . ففي كل بلد من بلادنا تبذل الجهود لبلوغ هذا الهدف .

وفي المكسيك فقد قضينا على جميع آثار التمييز في قوانيننا ، وهذا يعني أنه لا توجد فوارق قانونية بين الفرص المتاحة للرجال وللنساء* في المجتمع المكسيكي .

ان علينا الان ان نمحو التمييز من اتجاهاتنا اليومية ومن طريقة تفكيرنا ، ولنسمح للنساء بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال ، مع معاملتهن معاملة متساوية ليس فقط في القانون بل في الحقائق الاجتماعية والاقتصادية كذلك .

ان عقد الأمم المتحدة للمرأة - المساواة والتنمية والسلام - هو تتويج لعملية أرسى اساسها أثناء المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ، والذي انعقد في مدينة المكسيك عام ١٩٧٥ .
وختاماً أود أن أقول ان المكسيك ترتبط بعلاقات صداقة مع جميع شعوب العالم وانها تسعى الى دعم هذه الصداقة . ان علاقاتنا مع البلدان ذات الایدولوجيات المختلفة ومستويات التنمية المتباينة ، لا يمكن أن تكون أحسن مما هي عليه الان . اننا بوصفنا جزءاً من العالم النامي فاننا بالتالي نعتنق مثله .

ان الأمم المتحدة ، لهي جهد ايجابي نحو تسوية رشيدة لمشاكل العالم ، وان الوسائل المتاحة لهي تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

كثيرا ما تكرر الامم وكذلك الافراد نفس انماط السلوك ، حتى ولو كانت هذه الانماط مدمرة للنفس او تؤدي الى تدمير الآخرين . وقد يرجع ذلك الى نقص في المعرفة او التفهم للأسباب العميقة التي تحرك مثل هذا السلوك ، كما قد يرجع الى الصراعات بين الدوافع التي تحكم السلوك وهذا يوضح التناقض البين بين العقلانية ، والادراك ، والاهداف الظاهرة ، والحقائق الراسخة للاحداث . ونحن نعبر عن الامل في ان تتمكن البشرية من خلال هذا المحفل ان تمزج بين حصيلة المعرفة المشتقة من الجهد متعدد المصادر ، وان تستخدم تحت راية العلاقات الانسانية - الحكمة المكتسبة لضمان بقاء الجنس البشري على هذه الارض .

السيد مينتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالروسية) : الرفيق الرئيس ، انه لمن

دواعي الارتياح والسرور الخاص ان اهدتك على انتخابك لهذا المنصب الرفيع كرئيس للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . لقد رحبت يوغوسلافيا بهذا الانتخاب لاسباب لا داعي لان اذكرها هنا . وان انتخابكم رئيسا للجمعية العامة كممثل ليوغوسلافيا الاشتراكية وغير المنحازة ، في هذه الاونة العصيبة من تطور العلاقات الدولية ، ليدل على تقديرنا الكامل لهذا الانتخاب . ولا شك اننا سنساهم في الجهود التي ستحقق اهداف وقرارات الامم المتحدة .

واود في الوقت نفسه ان اغتنم هذه الفرصة لكي احيي السيد الموقر مندوب سرى لانكا الدولة

الصديقة وغير المنحازة سعادة السيد هاملتون شيرلي اميراسنغ الذي ساهم بخبرته الغنية الواسعة وينشاطه المثمر مساهمة كبرى في انجاح اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن ارحب بدولة فييت نام الصديقة الاشتراكية عضوا في الامم المتحدة ، وان

اؤكد على الاهمية الكبرى لانضمامها ، تلك الدولة التي اكتسبت شعبيها بفضل كفاحه البطولي ويفضل تفانيه وتضحياته الكبرى تقدير العالم واعجابه ، وحصل على حريته واستقلاله ، وقد دلل على انه على استعداد للمساهمة على قدم المساواة في حل المشاكل الرئيسية في عالمنا الحاضر .

ويسعدنا كذلك ان نرحب بقبول جمهورية جيبوتي عضوا في الامم المتحدة ، تلك التي يساهم استقلالها في تصفية الاستعمار واستقرار العلاقات في افريقيا .

ان المجتمع الدولي يواجه تحديات حديث يجب ان نضعها نصب اعيننا ، من اجل حفز

التطورات الايجابية ومن اجل وقف الانزلاق الخطير نحو صراعات جديدة . حقا ان التعاون

ثنائي الاطراف وكذلك المتعدد الاطراف بين الدول في بعض المناطق قد اتسع فـي مجالات عديدة من الحياة الدولية . وان الاستقلال الوطني والاجتماعي السريع واختلاف اساليب التحول الديمقراطي في العلاقات في العالم وانتشار الكفاح من اجل تطبيق عالمي لمبادئ التعايش السلمي والفعلي ، قد وحد اكثر من ذي قبل القوى التي تحارب من اجل اضافة الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، ومن اجل اجراء تحول دائم في علاقة القوى في العالم لصالح السلم والتقدم . وان شعوب العالم تكافح اكثر من أى وقت مضى جميع انواع التبعية والعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية والسيطرة والاستغلال . ان النهج الذاتي للتطور الاجتماعي ، والقيم الاصلية للمجتمعات القومية والاجتماعية ، اوضحت اكثر من ذي قبل من الصفات الرئيسية المميزة لعصرنا الحالي .

وقد تهلور هذا خلال الزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس تيتو الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والى جمهورية الصين الشعبية كذلك . ولقد ساعدت هذه الزيارات دون شك على توثيق العلاقات وتعدد التعاون واواصر الصداقة بين جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية وتلك الدول الثلاثة الصديقة سالفة الذكر ، على اساس الاحترام المتبادل واحترام مبادئ السيادة والاستقلال والحقوق المتساوية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وكذلك الاختيار الحر لاساليب التطور الاجتماعي والاقتصادى والسياسي . ولقد كانت النتائج الايجابية لهذه الزيارات تأكيداً على هذه المبادئ التي تشكل اساس التعايش السلمي والفعلي . وان الاحترام المطلق لهذه المبادئ من قبل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة لهو بمثابة اهم عنصر لاسس السلام والامن في العالم ، ومن اجل تشجيع التعاون السلمي والكامل والعاقل فيما بين الدول والشعوب ذات الانظمة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة او المتشابهة . ان هذه المبادئ تشكل اساس لسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها لسنوات عديدة يوغوسلافيا . التي تعتمد بنجاح على نفسها ، والتي تؤسس عليها بناءً نأامها الاجتماعي .

ان النتائج الايجابية التي اشرت اليها تواجه مقاومة كبيرة ، وكثيراً ما تواجه ممارسات وفضوظ وحشية وتفتح المجال لا اعتداء القوى الامبريالية والاستعمارية والسيطرة الاجنبية بصفة عامة .

ان قضايا دولية سياسية واقتصادية مازالت بدون حل ، وكثير من هذه القضايا لم توجد لها الا حلول جزئية ، وان ما يهمنا هو انعدام النتائج الايجابية لحل المشاكل الاقتصادية العالمية ، مما ينجم عنه تدهور مستمر في التطور الاقتصادي للدول النامية ، وخاصة الاقل نموا من بينها ، وهذا يزيد تعقيد العلاقات الاقتصادية العالمية بشكل عام .

ان الركود الواضح في تطور الانفراج وكذلك الحد من نطاقه ، يطرح سؤالا عما كان العالم على وشك ان يحيي من جديد بعض جوانب سياسة الحرب الباردة . ويدل على هذا الامر التوسع في تعميق التقسيم بين الكتل في العالم ، وتصعيد الكفاح في مجالات المصالح ، وخاصة في مجال دول عدم الانحياز ، والدول النامية والتوسع في سباق التسلح .

ويثور التساؤل حول ما اذا كان هذا التطور لم يصل الى الحد الخطير الذى لا يمكن تجاوزه ، مما يشكل تهديدا منقطع النظير للسلم والأمن في العالم . ولم يأن الأوان بعد لبذل قصارى الجهود من أجل التغلب على المواقف السلبية المنحازة التي تقف أمام تقدم تخفيف حدة التوتر وكذلك من أجل احباط المحاولات التي يمكن أن تستخدم الوفاق من أجل تحقيق أهداف ضيقة النطاق . انه ليسعدنا ان نرى كل بادرة تدل على ان الدول العظمى التي تؤثر سياساتها تأثيرا فعالا على تطور تقدم عملية الوفاق ، مثل الدول الأخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، التي بدأت تدرك أن هناك ميلا سلبيا يكمن في التقدم نحو عملية تخفيف حدة التوتر الدولي . لكن لزال ينتظر منها ان نراها تبذل الجهود اللازمة مثل جميع الدول الأخرى ، من أجل اتخاذ خطوة حاسمة نحو فتح آفاق جديدة لتطور الوفاق الايجابي الذي يعني أيضا تقدما ايجابيا في كافة العلاقات الدولية بأكملها . وبهذه المناسبة ، نود أيضا ان نعرب عن عميق اعتقادنا بأن عملية تخفيف حدة التوتر العالمي لا يمكن ان تكون عملية دائمة ، حتى ولو في شكلها الحالي المحدود . طالما لم تشارك جميع البلاد في حل القضايا الدولية العصية ، ومالم يتسع نطاق الوفاق ليشمل جميع المناطق الجغرافية وكل مجالات العلاقات الدولية .

أود ان استرعي انتباه هذه الدورة الحالية للجمعية العامة أيضا ، الى القرارات الهامة الخاصة التي اعتمدها المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز ، والذي عقد في كولومبو في العام الماضي . ان الوضع الدولي الحالي قد أكد صحة المواقف الواضحة والثابتة التي اعتمدها هذا المؤتمر ، ودلل عبر النشاط الشامل العام لحركة عدم الانحياز على أنها حركة استقلالية علاوة على انها عامل عالمي مؤثر في حل المشاكل الدولية . ان الجهود المتواصلة التي تبذلها دول عدم الانحياز منذ المؤتمر الخامس في كولومبو من أجل تنفيذ قراراتها تدريجيا ، وخاصة عن طريق دعم التعاون المتبادل ، وعن طريق اتخاذ المبادرات من أجل تدعيم وتوطيد علاقات التعاون الدولي والتضامن ، قد ساهمت في ايجاد نتائج ملموسة وساهمت بصورة شرعية في التطور الايجابي للعلاقات الدولية .

ان دول عدم الانحياز تواجه مشاكل وعقبات كبيرة في طريقها . وان المشاكل التي تواجهها هذه الدول اليوم ترجع بلا شك الى تراث الجهود الاستعمارية ، أو انها مشاكل ناجمة

عن التحولات القومية والاجتماعية العميقة ، وهي تدعو الى قلق المجتمع الدولي العميق . ان اختلافات وجهات النظر والمصالح التي تبدو في بعض الاحيان على شكل نزاعات فيما بين دول عدم الانحياز ، والتي تتخذ طابعا مميزا في أفريقيا ليست من المميزات الأساسية لحركة عدم الانحياز بكاملها . وان دول عدم الانحياز قد تغلبت على هذه الخلافات وعلى هذه النزاعات بنجاح عندما كان اهتمامها ونشاطها يهدف الى حل المشاكل الدولية والقضايا التي تعنيها . اننا على يقين من ان النزاعات الحالية فيما بين بعض دول عدم الانحياز يمكن ان تحل بسلام ، طبقا لمبادئ عدم الانحياز ، وميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية كذلك . وأية محاولة من الدول الأخرى للاستفادة من هذه النزاعات أو لاستغلالها أو لزيادة حدتها لا يجعل فقط من الصعوبة بمكان حل هذه المشاكل بل أيضا يخلق أزمات أوسع نطاقا . ولهذا السبب ، فان بلادى تسعى باصرار من أجل الحلول السلمية للنزاعات القائمة الآن ، أو التي يمكن ان تنشأ في المستقبل ، وعازمة تماما على معارضة أى تدخل خارجي من أى دولة أخرى .

اننا عازمون باصرار على ضرورة تدعيم تضامن ووحدة دول عدم الانحياز . ونعتقد أيضا ان تدعيم تضامن جميع الدول النامية المنتمية الى مجموعة ال ٧٧ لهو من الأهمية الحيوية لكافة الدول النامية وكذلك لهو دلالة حاسمة من أجل اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ان وحدة دول عدم الانحياز ودورها المؤثر في التطورات الدولية عنصر أساس في استقرار العالم وثباته وهو أحد العناصر الرئيسية للقضاء على التهديد بالحرب ، والعمل من أجل تدعيم سلم وأمن العالم . وهذا يجب ان يكون حاضرا في أذهان جميع أولئك الذين يأملون ويسعون بشدة لتقويض وهدم وحدة دول عدم الانحياز .

ان كفاح دول عدم الانحياز هو اليوم أهم عامل للتغلب على انقسام العالم الى كتل متعارضة على الصعيد السياسى والعسكرى ، ولمكافحة سياسة تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وللعمل من أجل تدعيم عملية تخفيف حدة التوتر الدولية ، بالاضافة الى تحويل هذه العملية الى نشاط وتعايش سلمى .

وفي هذا الصدد فاننا على يقين من أهمية الدور الذى تلعبه حركة عدم الانحياز وأنها ستتمو باستمرار في الفترة المقبلة ، وان مساهمة هذه الحركة في حل المشاكل ستزداد أيضا . ان

كل العناصر الدولية المؤثرة يجب ان تدرك ان تعاونها والحوار بينها وبين دول عدم الانحياز هو العلاقة الوحيدة المقبولة لهذه الحركة العالمية الكبيرة ، التي أصبحت ذات دلالة تاريخية كبرى يتزايد الاعتراف بها في العالم .

ان بلادى تساهم بفاعلية في الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز من أجل عدد من القضايا الهامة التي تترتب على القرارات وبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الخامس لهذه الدول ، وللاعداد للمؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز ، والذي سيعقد في بلغراد في ١٩٧٨ . وكدولة مضيقة لهذا المؤتمر فان يوغوسلافيا ستبذل قصارى جهدها للمساهمة في انجاح هذا الاجتماع الهام ، وذلك استنادا الى روح الاستمرارية في سياسة عدم الانحياز ولمصلحة السلم والأمن في العالم ومن أجل الكفاح لبناء علاقات سياسية دولية عادلة واقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . وفي مثل هذه الظروف ، فان الامم المتحدة قد لعبت دورا كبيرا وهاما حتى الآن . وقد حققت نتائج ملموسة في تحديد القضايا الدولية وفي تحديد سلم الأولويات ، والى طرقت حل هذه المشاكل . ولكن أكبر موطن للضعف في الامم المتحدة يكمن في أنها لم تنجح في تحقيق احترام قراراتها والامثال لها وتنفيذها من قبل جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة العالمية . ومن الضروري الشروع في بدء حوار مفتوح حول هذه المشكلة هنا في اطار الامم المتحدة والتوصل الى قرارات ملائمة .

وهناك عدد من بنود جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . تدل على ان عدد المشاكل الدولية الحالية في ازدياد مضطرب ، لكن لسوء الحظ فان عدد القضايا التي حلت بنجاح وحذفت حذفا نهائيا من جدول أعمال الامم المتحدة قليل . ويسعدني ان أذكركم بأن بناء على الاجتماع الذي عقدناه بالاتفاق مع ايطاليا - كنتيجة لاتفاقية اوسيمو قد حذفتنا موضوعين من بنود جدول أعمال مجلس الامن ، وهذا خير مثال على انه بالجهود المتضافرة والنية الحسنة يمكن التوصل الى حل مواضيع معقدة تضع عبئا على العلاقات فيما بين دولتين متجاورتين وما يهدد السلم والأمن ليس في أوروبا فحسب بل وفي العالم اجمع .

ان بؤر أزمات حادة توجد في كثير من مناطق العالم ، وهي محور اهتمام الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان الموقف في الشرق الاوسط أصبح أكثر تعقيدا بفعل السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل ، وان الاجراءات الاخيرة التي تهدف الى تطبيق التشريع الاسرائيلي على أراضي الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، وانشاء مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، تعتبر تصرفا مستمرا من قبل اسرائيل يهدف الى ضم الاراضي المحتلة ، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن في تلك المنطقة وفي خارجها . وعلاوة على ذلك ، فان اسرائيل تستمر في انكار الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، الذي تم الاعتراف بأن مشله الشرعي هو منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم أن هناك اقتناعا واسعا بأن مفتاح الحل لأزمة الشرق الاوسط يكمن في تحقيق هذه الحقوق المشروعة بما في ذلك حق شعب فلسطين في اقامة دولة مستقلة له .

وبواسطة الاعمال الاستعمارية الاخيرة ، فان اسرائيل تسعى الى الاستمرار في احتلال الاراضي العربية ، منتهكة بذلك المبادئ الاساسية التي تنص عليها قرارات الأمم المتحدة ، والتي تتعلق بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . ان الامم المتحدة يجب أن تحمل اسرائيل على الامثال لقراراتها ، وهذا يعني أنها يجب أن تنسحب من كل الاراضي الفلسطينية وجميع الاراضي العربية الاخرى التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وأن تحقق الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين . وهذا وحده كفيل بأن يجعل السلام يحل بصفة دائمة في هذه المنطقة ، ويضمن الأمن والاستقلال لجميع دول وشعوب المنطقة بما في ذلك اسرائيل . ومن أجل أن تنجح هذه المبادرات ، بما في ذلك مبادرة مؤتمر جنيف ، فان منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشترك كباقي المشتركين في مؤتمر جنيف . وان كافة المحاولات والمسااعي لحرمان منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة التامة ستكون محفوفة بالمخاطر . وفي نفس الوقت ، يجب أن يتخلى عن هذا الوهم جميع المسؤولين عن ايجاد حل سلمي وسريع لأزمة الشرق الاوسط .

لقد وجهت الى الفلسطينيين طلبات من جهات مختلفة من أجل الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولقد صوتت يوغوسلافيا في ذلك الحين مؤيدة هذين القرارين ، لأنها شعرت أنهما يحتويان على العناصر الرئيسية لحل أزمة الشرق الاوسط ، ويتضمنان

كذلك النص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وهو أهم هذه العناصر . ولكنني أعتقد أن الاغلبية الساحقة للدول الحاضرة في هذه القاعة توافق على أن هذين القرارين ليسا كافيين ، لأن الكيان الوطني لشعب فلسطين وحقه في اقامة دولة مستقلة أمر غير معترف به في هذين القرارين . لذلك فاننا نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يصدر قرارا جديدا يحتوى على هذين العنصرين الرئيسيين ، وبذلك يكون مجلس الأمن قد حدد جميع العناصر التي يمكن أن تضمن حلادائما لأزمة الشرق الاوسط ، وأن يتخذ التدابير اللازمة من أجل ذلك .

ان جميع الأطراف المعنية اليوم بالبحث عن حل شامل لأزمة الشرق الأوسط يجب عليها أن تأخذ هذا الأمر في الاعتبار ، وأن تتصرف وفقا لما تليه هذه الاعتبارات ، اذا كانت هناك رغبة في التقدم نحو سلم وحل عادل لأزمة الشرق الاوسط .

ان ازمة قبرص أيضا تقع في نفس المنطقة الجغرافية ، واننا لنشعر بقلق عميق لعدم وجود أى تقدم من أجل حل أزمة قبرص . ان يوغوسلافيا لازالت تعتقد أن المفاوضات بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص ، هي الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى حل دائم ، وان هذه المفاوضات يجب أن تقوم على أساس متساوى ، وعلى أساس المبادئ التي تضمنتها قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، والتي تقرر حماية سلامة الأراضي واستقلال وعدم انحياز جمهورية قبرص . ان دورتنا يجب أن تعطي دفعة جديدة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة الحادة تحت اشراف الأمم المتحدة .

لقد درسنا خلال سنوات عديدة ، موضوع الفصل العنصرى والعنصرية في جنوب افريقيا ، وهو موضوع يهدد استقلال الدول المجاورة ويشكل قضية دولية حادة تؤثر على السلم والأمن بصفة عامة . ان جنوب افريقيا تستمر في عدوانها ضد شعب ناميبيا ، وان الأمم المتحدة ان تدين مثل هذه التصرفات يجب عليها أن تتخذ الاجراءات الحاسمة لتنفيذ قراراتها من اجل حصول ناميبيا على استقلالها في عام ١٩٧٨ تحت ادارة سوابو بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ان الموقف يتردى أيضا ، نظرا لعدم حل مشكلة جنوب روديسيا ، وان النظام العنصرى لايان سميث يستمر في تحدى مطالب المجتمع الدولي التي تطالب بتسليم السلطة الى اغلبية شعب زمبابوى . ان الجهود تتسع في جنوب افريقيا من أجل استمرار العدوان على موزامبيق وغيرها من الدول المجاورة .

ان الأمم المتحدة يجب أن تقدم المعونة والتأييد لحركتي التحرير ، سوابو في ناميبيا ،
والجبهة الوطنية في زمبابوى في كفاها من أجل الاستقلال ، وكذلك لدول المواجهة التي تكافح
العنصرية والفصل العنصرى . ان أى حل دائم يجب أن يستند الى الاحترام الدائم والتام للمصالح
المشروعة لشعبي ناميبيا وزمبابوى . وفي هذا الاطار فقط ، فان يوغوسلافيا على استعداد لتأييد
أى جهود تبذل من أجل ايجاد أى حل سلمي لهذه الموضوعات .

ان الأمم المتحدة يجب أيضا أن تؤيد تأييدا تاما شعب جنوب افريقيا الذى يكافح ضد
الارهاب العنصرى ومن أجل تصفية الفصل العنصرى . ان الوضع الحالي في جنوب افريقيا يمكن
أن يكون مصدرا لازمات ذات ابعاد دولية .

ان الأمم المتحدة ، ان تعطي الأولوية لجنوب افريقيا ، يجب في هذا الصدد أن تجدد
طلبها من أجل تصفية الاستعمار في المناطق التي لا تزال السيطرة الاستعمارية قائمة فيها . وليس
هناك ما يسمى بموضوعات وقضايا استعمارية صغيرة لا يوجد حل لها ، ولكن الاله هو حق الشعوب
في أن تعيش تحت حكم مستقل وأن تقرر مصيرها بنفسها .

لقد نشبت مؤخرا أزمة عند القرن الافريقي ، وان حل المنازعات والمشاكل القائمة في تلك
المنطقة ، يمكن أن يتم في اعتقادنا بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سلامة الاراضي والاستقلال
لجميع الدول في تلك المنطقة ، من أجل تقدم التطور الاجتماعي والاقتصادى فيها . ان المنازعات
الاخيرة في افريقيا تفيد فقط تلك القوى التي لا تدعم الا مصالحها ونفوذها في افريقيا . وان بلادى
تعتقد أنه من واجب جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ان تتمسك بهذه المبادئ بصرامة .
وان كل الدول التي تتصرف عكس ذلك انما تلعب بالنار التي قد تثير نزاعا مسلحا على نطاق أوسع

ورغم ان موضوع كوريا ليس مدرجا في جدول أعمال هذه الدورة ، الا انه يجب أن نعيـره الاهتمام اللازم ، لان الاخفاق في حله ، له نتائج سلبية واسعة . ان يوغوسلافيا تؤيد سياسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموجهة من أجل التوحيد السلمي والمستقل لشعبي كوريا . وان يوغوسلافيا تحث على انسحاب القوات الأجنبية من جنوب كوريا ، والقضاء على القواعد العسكرية الأجنبية ، وابرام معاهدة سلمية من أجل انشاء ظروف تسمح لشعب كوريا بأن يحقق هدفه القومي بالتوحيد السلمي . واننا نعتقد ان الولايات المتحدة ستزيد من تأييد تلك الجهود وستعمل على عدم اضعاف الصفة الشرعية على تقسيم كوريا .

ان توقيع معاهدة قناة بنما - التي هي نتيجة كفاح طويل خاضه شعب بنما ، ونتيجة التضامن الدولي الواسع وخاصة بين دول امريكا اللاتينية والدول غير المنحازة الاخرى ، وكذلك كنتيجة لاستعداد حكومة الولايات المتحدة الامريكية من أجل التوصل الى اتفاق - انما يشكل خطوة مشجعة نحو تحقيق السيادة الفعلية لبنما على منطقة القناة . ويساهم في كفاح شعوب هذه القارة من أجل حصولها على الاستقلال السياسي والاقتصادي التام . لقد سبق أن هنأنا حكومتي بنما والولايات المتحدة الامريكية على هذه النتيجة الناجحة للمفاوضات والاتفاق الذي تمت بواسطته خطوة هامة من أجل حل قومية دامت طويلا .

وهناك مشكلة خاصة تواجه سلم وأمن العالم ، وهي ناجمة عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعن الضغط من أجل تغيير النظم والمناهج بقصد تقويض التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي والوحدة الوطنية للدول المستقلة وهذا ما يسمى بالعدوان غير المباشر الذي ينتمي الى ما نسميه بالحرب الخاصة ، وهو موجه ضد استقرار بعض دول عدم الانحياز وبعض الدول النامية ، عن طريق فرض جوانب جديدة للاستعمار الجديد والهيمنة الجديدة ، والاطاحة ببعض الحكومات . ان دول عدم الانحياز قد اعطت اهتماما خاصا ودائما الى موضوع عدم التدخل آخذة في اعتبارها ان بعضها قد وقع ضحايا لهذا النوع من استخدام القوى . وفي المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولمبو فقد اعير هذا الموضوع اهتماما خاصا . كما أن الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أصدرت قرارا خاصا - بناء على مبادرة دول عدم الانحياز - يتناول بشمولية هذه القضية الملحة لعدم الاستقرار والتوتر الدولي . ولهذا السبب

فاننا نؤيد مبادرة غيانا من أجل اعتماد اعلان خاص بعدم التدخل ، والذي سيكون مساهمة هامة لتقنين المبادئ التي يمكن ان يقوم على أساسها التعاون العادل والعلاقات الديمقراطية المستقرة بين الدول .

لقد كنا دائما نعتقد ان نزع السلاح من أهم المشاكل التي يجب ان يوجد الحل الطح لها . ان القرار الخاص بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لنزع السلاح ، هو قرار اساسي جاء في حينه ، وهو يعرب ليس فقط عن استعداد المجتمع الدولي بكامله للمساهمة فيها على أوسع نطاق بل انه يعرف أيضا عن ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لسباق التسلح ، ولاتخاذ الاجراءات اللازمة التي تؤدي الى نزع السلاح الكامل والعام تحت اشراف دولي فعال . وفي الوقت ذاته ، فان ذلك القرار يعتبر تعبيراً عن ادراك العالم بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يبقوا الا على اساس توازن في القوى . ان الدورة الاستثنائية ستكون اكبر تجمع دولي ينظر هذه المسألة ، ليس فقط من حيث المبدأ ، ولكنها ستعتمد أيضا برنامجا مناسباً للاجراءات ، وتكفل دورا اكبر واشتركا اكمل للامم المتحدة في عملية نزع السلاح ، كما ستبحث مسألة المفاوضات الخاصة بنزع السلاح التي اجريت حتى اليوم ، والتي على الرغم من انها لم تؤت الثمار التي كانت مرجوة منها الا انها أوجدت تقدما بطيئا في مجال نزع السلاح . واننا نتوقع من جميع الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن ان تبذل الجهود اللازمة من أجل أن تحقق الدورة هذه الاستثنائية نتائج ملموسة . ان الاعداد لهذه الدورة يجب أن يأخذ في الاعتبار ايضا تحديد المبادئ واتخاذ الاجراءات الخاصة لنزع السلاح .

ان يوغوسلافيا تستمر في تأييدها للحد من انتشار الاسلحة النووية ، رغم ان الفرصة كانت قد اتاحت لها كي توجه الانتقادات الشديدة في مختلف المحافل الدولية ، بشأن الاخفاق في احترام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وخاصة بواسطة القوتين النوويتين الأعظم . ان يوغوسلافيا ترفض كل محاولة من جانب القوى النووية بحجة الحد من انتشار الاسلحة النووية لاقامة احتكار كامل لنقل واستخدام التكنولوجيا النووية والطاقة من اجل اغراض السلمية ، وهو احتكار يعتبر تهديدا جديدا لسيادة جميع الدول غير النووية التي تعتبر الطاقة النووية ضرورية لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

ولذلك فانني اود ان اؤكد على الأهمية الخاصة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا وادخالهما في أنظمة الطاقة للدول غير النووية وخاصة الدول النامية . انه بدلا من الوفاء بالتزامات القائمة بشأن نقل التكنولوجيا النووية ، فاننا نرى أن هناك احتكارا يتزايد في استخدام هذه الطاقة في الاغراض السلمية كما ان هناك عقبات جديدة تخلق لفرض التزامات جديدة على الدول النامية . ومن ثم فان هناك حاجة ماسة للتوصل الى حلول دولية لضمان الانتقال الحر للتكنولوجيا النووية واستخدامها لمصلحة تنمية الدول غير النووية ، وعلى وجه الخصوص الدول النامية .

ومنذ الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة - حيث وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد - فقد تم اجراء مفاوضات واسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، والتي رغم بعض التقدم الذي تم احرازه في تحديد العلاقات الاقتصادية القائمة والوضع غير المتساوي للدول النامية ، لم تؤد الى النتائج المتوقعة . ان الموقف الحالي الذي يشير قلقنا ، لا يمكن ان تقبله الدول النامية . ان النتائج غير المرضية التي نجمت عن مؤتمر باريس ، والتي لم تحقق أى خطوة نحو انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وكذلك نتيجة الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، ستجعل من الضروري اتخاذ قرارات في الدورة الحالية كفيلة بأن تؤدي في اقرب وقت ممكن الى ايجاد حلول سريعة لعدد من المشاكل الاقتصادية الدولية ذات الاولوية . وهذا ينطبق اولا على المفاوضات التي ستتم في هذه الدورة للجمعية العامة وكذلك في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة (اونكتاد) بالنسبة للبرنامج المتكامل للمواد الأولية ، وبالنسبة لاقامة الصندوق المشترك ، وبالنسبة لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية وخاصة تلك الاقل نموا والتي اصيبت باضرار اكثر من غيرها ، وكذلك بالنسبة للمشاكل الاقتصادية الدولية الهامة الاخرى .

وفي هذا الصدد فان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تولي العناية اللازمة للاعلان الذى اعتمده مجموعة ال ٧٧ للبلاد النامية في اجتماع الأمم الذى عقد على مستوى وزراء الشؤون الخارجية . ان هذا الاعلان يعرب عن وجهات النظر الاجماعية وتقييم البلاد النامية للأوضاع الحالية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان الجمعية العامة في دورتها الحالية يجب أن توجه وتشجع المفاوضات ، وفي هذا الاطار يجب أن تعطى الأولوية لدراسة هذه المشاكل .

وفي الموقف الذى يواجهنا من حيث عدم استقرار الحالة الاقتصادية الدولية ، ومن حيث تردى أوضاع البلاد النامية ، فقد آن الأوان لجميع الدول المتقدمة بكاملها ، مهما تكن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وحجمها ، لأن تبدى العزيمة السياسية التي تمكنها من أن تساهم مساهمة فعلية في حل المشاكل الاقتصادية العالمية الحادة ، وأن تساهم من وراء ذلك في اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وان يوغوسلافيا تعتقد أنه بدون هذا الاستعداد من قبل جميع الدول المتقدمة فان تحقيق التعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة سيكون أمرا متعذرا . وكلنا هنا في الأمم المتحدة نعتبر أن تحقيق هذا التعاون هو السبيل الوحيد من أجل ايجاد حل سريع للمشاكل الاقتصادية الدولية .

انه لمن الواضح لنا جميعا أن اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد هو عملية طويلة الأجل ، ولكن ما هو مؤكد هو أن هذه العملية يمكن بناؤها بالجهود المشتركة المتضافرة ، ومن خلال التعاون . وفي هذا الصدد فهناك مسؤولية خاصة تقع على البلاد المتقدمة . ان البلاد النامية ترى أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد سيحل المشاكل الرئيسية الاقتصادية في العالم ، وأهم شرط لهذا النظام هو أن تتطور العلاقات الاقتصادية الدولية لتصبح علاقات متعددة . وأن توجيه التعاون يجب أن يكون على أساس تصميم من أجل تحقيق البرامج والقرارات التي أتخذت حتى الآن .

والأمر الذى لا يقل أهمية عن ذلك هو البدء في المفاوضات من أجل وضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية . ومن أجل هذا ، فهناك الاطار السياسى الوارد في القرارات الخاصة باحلال النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ولكن نظرا للخبرات السلبية الماضية للعقدين

الأول والثاني ، يجب على الاستراتيجية الجديدة أن تعكس الى أكبر قدر ممكن التضامن في العلاقات وأن تحدد دور والتزامات ومساهمة كل عضو في المجتمع الدولي .

ان هذه الاجراءات يجب أن توجه الى تدعيم وتطوير دور الأمم المتحدة ، وخاصة دور الجمعية العامة باعتبارها المحفل الأكثر مناسبة للمساهمة الفعلية لجميع الدول في حل المشاكل الدولية . وللأسف فان نشاطات اللجنة الخاصة لاعادة بناء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لم تأت بالنتائج المرموقة ، واننا نحث على أن هذا العمل الهام يجب أن يؤتي ثماره في أقرب وقت ممكن - بقدر الامكان - حتى يتسنى لنظام الأمم المتحدة أن يدير بفعالية المفاوضات التي تهدف الى حل المشاكل الاقتصادية الدولية الحادة طويلة الأجل .

وفي المجال الاجتماعي والانساني ، فاننا نعتبر اهتماما خاصا الى النتائج الناجحة لعقد الكفاح ضد العنصرية والتفرقة العنصرية والتي ستكون مساهمة كبرى لاحترام حقوق الانسان وحرية وتدعيمها ، وكجزء من كفاح البشرية من أجل السلام والاستقلال والتقدم الاجتماعي . ان الانتهاك المستمر لهذه الحقوق من قبل الأنظمة العنصرية والاستعمارية وغيرها من القوى الأخرى هي محط الاهتمام المشروع للمجتمع الدولي .

ان حقوق الانسان المدنية تشكل حقوقا كاملة بالاضافة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقومية والثقافية وأن تطبيقها الكامل هو الذي يحقق التمتع بها كاملا . ان الاعتراف بحقوق الانسان عملية تاريخية طويلة ومعقدة وهي خاضعة لتطورات وظروف تاريخية واجتماعية . ولذلك فمن البديهي - ولا حاجة بنا أن نقول - اننا اليوم يجب أن نفتح حوارا بناءً ويجب أن نبذل قصارى جهدنا ولفترة طويلة من أجل تحقيق حقوق الانسان بجميع جوانبها آخذين في الاعتبار أن هذه الحقوق هي عنصر أساسي في استتباب السلم والأمن في العالم .

ولكن الاشارة الى بعض جوانب حقوق الانسان واعطاء أهمية خاصة لها واستخدامها لأهداف وضغوط سياسية وانتهاك سيادة واستقلال الدول عناصر لا تؤدي الى تقدم حقيقي نحو حقوق الانسان . وان التدابير الفعلية من أجل التقدم على هذا الطريق يجب أن تنبع أساسا من موقف تقره المعاهدات الدولية ومن ضرورة حصول أكبر عدد من الدول على استقلالها وتنفيذ القرارات الخاصة بذلك .

ان مشكلة احترام الأقليات وتأمين حقوقها ستكون أيضا مساهمة كبيرة في تحقيق هذه الحقوق الانسانية ، وأن الأجهزة الدولية القائمة لا تغطي الا جزءا من المشاكل الخاصة بوضع الأقليات ، في اطار النظم الخاصة بحقوق الانسان ومبدأ عدم التمييز العنصرى . لذلك ، فانه في الدورة الأخيرة ناشد وفدى الأمم المتحدة لكي تعير اهتماما خاصا لهذه المشكلة من أجل اعداد التزامات تفصيلية للدول ، ومن أجل اقرار وثيقة دولية تخصص لحماية حقوق الانسان وحماية الأقليات . وفي الوقت نفسه ، فان اللجنة الفرعية الخاصة بحماية الأقليات وعدم التمييز بينها قد أوصت لجنة حقوق الانسان بأن تعد مشروع اعلان خاص بالأقليات وهو يعتبر خطوة ايجابية ، وأن دراسة أوسع لهذه المشكلة تهدف الى حماية الأقليات كأفراد وكجماعات أمر ضرورى ، خاصة وأن هذا الموضوع هام لتحفيز التعاون والتقارب فيما بين الشعوب والدول . ولأن الاخفاق في احترام هذه الحقوق يهدد السلم والأمن الدولي في مختلف مناطق العالم .

كبلد مضيف لمتابعة أعمال مؤتمر الأمن والتعاون الدولي الذى عقد في هلسنكي وصدر عنه البيان الختامي في ١٩٧٥ ، فان يوغوسلافيا تساهم في تدعيم السلم والأمن والتعاون في أوروبا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط .

أود أن استرعي انتباهكم الى ضرورة الاهتمام بمشاكل الأمن والتعاون في أوروبا . ان أغلبية دول أوروبا ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية وكندا تنتمي الى أحلاف وتكتلات سياسية وعسكرية . وان أكبر قدر من الطاقة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية مركزة بين هذه الدول ، وبدون شك فانها تستطيع أن تؤثر على السلم والأمن في العالم ، وتؤثر أيضا على تطبيق نتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ان الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي يعتبر أساسا ، ليس فقط للوفاق ، ولكنه أيضا لتفادى الانشقاق والانقسام الى كتل وأحلاف ، ومن أجل التوسع في تنفيذ مبادئ التعايش السلمي ، ومن أجل تدعيم الأمن وتعزيز السلم ، وتحقيق التعاون الدولي في أوروبا وفي جميع انحاء العالم . ان البلاد المشتركة في مؤتمر المتابعة تواجه مهمة دفع اجتماع بلغراد للتوصل الى اتفاق بناء حول تعزيز الأمن والسلم والتعاون في أوروبا وفي غيرها من المناطق الأخرى .

وفي نفس الوقت ، فان يوغوسلافيا تواصل الجهود لكي تصبح العمليات الاوروبية جزءا مكتملا للاتجاهات العالمية الهادفة الى تعزيز السلم والأمن ، مع الاخذ في الاعتبار حقيقة ان اوربا يمكنها ان تقدم مساهمة اكبر في حل المسائل العالمية ، وبخاصة في المجال الاقتصادي . ومن الواضح ان اوربا لا يمكن ان تكون واحدة لازدهار والسلم في معزل عن التطورات التي تجرى في مناطق اخرى في العالم .

واعتقد انه من الضروري في هذه الدورة ايضا ان نستري الانتباه الى مشكلة البحر المتوسط والحاجة الملحة والمتزايدة لدراسة الوضع في هذه المنطقة ، ذلك الوضع الذي يتدهور باستمرار واتخاذ خطوات - في ضوء روح مقررات المؤتمر الخامس لرؤساء الدول او الحكومات للبلاد غير المنحازة في كولومبو والموقف الذي تم التعبير عنه في قرار الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة حول الامن الدولي - وذلك في سبيل اصدار قرارات مناسبة في الامم المتحدة بشأن تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة سلم وأمن . واود ايضا ان ابلغ الجمعية العامة انه سوف يتم تكريس الاهتمام لمشكلة الحالة في البحر المتوسط في اجتماع بلغراد لمؤتمر التعاون والامن في اوربا ، ونأمل ان يتم ذلك باشتراك بلدان غير اوروبية من البحر المتوسط بهدف اتخاذ تدابير لتطبيق احكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي على منطقة البحر المتوسط ايضا .

ولاشك ان العلاقات الدولية قد ساءت في بعض المناطق الهامة ، وان ازمت خطيرة جديدة قد نشأت . ولا يمكن ان نسمح لانفسنا بالتفاضي عن ذلك . ان المجتمع الدولي يحق له ان يحول دون هذه التطورات السلبية التي لا تعبر عن الرغبات الذاتية فحسب ، بل عن الامكانات والحاجات الحقيقية . ولم يكن هناك في السابق عدد كبير من الدول التي تعني ببناء تعاون دولي عادل في العالم ، وعلى نفس الطريق ازداد الادراك بقوة ونفوذ وسلطة المجتمع الدولي . ان القضايا ذات الاولوية في هذه الدورة تتعلق بايجاد حل للازمات والقضايا على بؤر هذه الازمات ، وبخاصة في افريقيا والشرق الاوسط ، وفي سبيل اتخاذ تدابير حقيقية لنزع السلاح ، وحل المشكلات ذات الالهمية لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ومن الوهم التفكير انه دون تحقيق تقدم على اساس هذه الخطوط الرئيسية للعلاقات الدولية فانه يمكن تحقيق تخفيف في حدة التوترات وايجاد سلم واستقرار دائمين .

لذلك من الضروري بمكان ان نعزز دور الامم المتحدة باعتبارها الاطار المناسب للجهد الذي يبذلها المجتمع الدولي لحل المشكلات الدولية ولمنع المحاولات الرامية الى تطويق المنظمة العالمية او دفعها بعيدا عن دائرة الضوء . وعليه ، فاننا مواجهون بالمهمة الدائمة لجعل المنظمة العالمية - باشتراك جميع اعضائها - اكثر فعالية وان نضمن تنفيذ قراراتها .

السيد بيتسيوس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس اني لسعيد جدا ان انقل اليكم تهاني الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، الأمر الذي يشكل اعترافا حقا بمؤهلاتكم وخبرتكم العميقة في الشؤون الدولية ، فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه بلادكم في الحياة الدولية . ان الوفد اليوناني يشعر بالاغتراب ، بصفة خاصة ، لحقيقة ان بلدنا اللتين ترتبطان بروابط وثيقة من الصداقة ، يتعاونان باخلاص على المستويين الدولي والاقليمي ، من اجل تحقيق السلم والتعاون بين الشعوب .

ويسعدني كذلك ان ابر عن تقديرنا العميق للفكر المستنير والكفاءة العالية التي وجه بها سلفكم ، السيد اميراسينغ ، اعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

اننا نرحب بانضمام جمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة . ونتوجه بتمنياتنا الصادقة لهذين العضوين الجديدين اللذين نشق في انهما سوف يسهمان اسهاما قيما في اعمال الامم المتحدة .

وبالنسبة للوضع الدولي والوضع الراهن للعلاقات الدولية ، لا يسعنا الا ان نؤيد التحليل الذي قدمه الامين العام في تقريره حول أنشطة منظمتنا . وبالفعل فان هذا العام الذي آثر الكثير من الآمال لا يقربنا البتة من حل المشاكل الكبرى التي تشغل بالنا سواء أكان ذلك فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، ام جنوب افريقيا ، ام قبرص ام وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد فنحن مانزال نواجه العقبات الكبيرة . ان المهمة التي يجب ان تفي بها الجمعية العامة هي ان تجدد من جهودها في صالح القانون والعدالة .

وفي الواقع ، انه لا يكفي ان نسجل كل عام نواحي القصور في منظمتنا وان نشترك في انتقادها ، بل علينا ان نبرز الارادة السياسية والمعنوية من اجل تصحيح هذه النواحي كي ترتفع الامم المتحدة الى مستوى مهمتها ، ويجب قبل كل شيء ان نتخذ الخطوات ضد تدهور نظام الأمن الذي ينص

عليه الميثاق ، ضد افتقاد مراعاة الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة لبعض القرارات وخاصة قرارات مجلس الأمن . وفي الحقيقة فاننا نجد انفسنا ، بشكل متزايد ، نواجه استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول . ونلاحظ في الوقت ذاته اتجاهنا نحو اصدار مجلس الأمن لقرارات مسكّنة باتفاق عام في الرأى ، بما يساوى بين المسيء والمساء اليه .

ومن ناحية اخرى ، فاننا نشاهد تفاقماً رهيباً لسباق التسلح ، الذى لا يقتصر الان على القوى الكبرى بل ينتشر الى جميع المناطق وجميع انحاء العالم . ان هذه الظاهرة تؤدى الى اضاءة كبيرة للموارد ، وبالتالي فانها تعرقل التقدم الاقتصادى ورفاهية الشعوب .

وعلى ذلك من الالهمية بمكان ان نسعى من اجل انجاح الجهود الجديدة التي تهذب من أجل حل هذه المشكلة الحيوية الخاصة بنزع السلاح . وفي هذا الاطار فان اليونان تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لنزع السلاح ، وتعتبر عن الامل في ان تسفر هذه الدورة ، بالاشتراك الفعال من جانب جميع الدول ، عن برنامج عمل يتضمن تدابير ملموسة بهدف بلوغ نزع عام وكامل للسلاح . ولهذه الاسباب ذاتها فاننا نؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ومن المفهوم ان نزع السلاح يجب ان يشمل الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية ويجب ان يضمن عدم انتشار الاسلحة النووية عن طريق تقديم الضمانات للدول غير النووية فيما يتعلق بامنهم ، وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية .

اود الآن ان اعرض آراء حكومة بلادى بالنسبة لمشاكل معينة تعتبر ملحة بوجه خاص .

واننا نواصل متابعة تطور الحالة في الشرق الاوسط باهتمام كبير . ومن جانبنا فاننا نشعر ان الوقت قد حان لئذ لجهود رئيسية بغية تحقيق السلم في هذه المنطقة المتوترة . ويجب ألا نضيع المزيد من الوقت في المسائل الاجرائية . وفي هذا الصدد نحن نقدر الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومات العربية والتي تتصل اساساً بالمشكلة من اجل تسهيل عقد مؤتمر جنيف . وفيما يتعلق بجوهر هذا الموضوع نحن نتمسك بقرارات الامم المتحدة التي اذا ما اخذت في مجملها ، تضع المبادئ التوجيهية من اجل حل عادل ودائم .

ان مثل هذا الحل ، يجب أن يشمل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، على أساس مبدأ عدم جواز احتلال الاراضي عن طريق القوة . ويجب أن تقدم الضمانات الراسخة من أجل احترام سيادة واستقلال ، والسلامة الاقليمية لجميع بلدان المنطقة ، ولا شك أن أى تفاوض ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتطلعاته في وطن قومي .

ان النشاط الدبلوماسي المكثف ، والجهود التي تتخذ من أجل حل مشاكل ناميبيا وروديسيا الجنوبية فضلا عن تركيز الاهتمام الدولي لما يجري في جنوب افريقيا ، يبشر بالخير فيما يتصل باحترام حقوق الانسان ، وتطبيق مبدأ حكم الأغلبية .

ان اليونان التي أيدت دائما مبدأ حق تقرير المصير اثناء العملية التاريخية لتصفية الاستعمار ، تدين بكل قوة سياسة الفصل العنصرى ، وكافة أشكال التمييز العنصرى . وسوف نواصل تقديم تأييدنا الكامل الى الجهود التي تهدف الى احترام الكرامة الانسانية والمساواة ، والأمن والتقدم لجميع الشعوب في المنطقة دون تمييز يقوم على أساس الجنس واللون أو العقيدة .

قبل أن أتناول مشكلة قبرص ، أود أن أشيد من هذه المنصة بذكرى الأسقف مكاريوس ، الرئيس الأول لجمهورية قبرص . ان رئيس الدولة الراحل قد نذر حياته لفكرة الحرية ، وكافح من أجل استقلال بلاده ومن أجل صيانة وحدتها الاقليمية . كما كان أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز ، التي تضطلع بدور هام في عصرنا .

لقد عبرت الحكومة اليونانية ، في مناسبات عديدة ، أمام الجمعية العامة ، ومجلس الأمن عن موقفها فيما يتعلق بتطور الأوضاع في قبرص . وفي لحظة غزو الجزيرة من جانب القوات المسلحة لتركيا ، ادعت حكومة أنقره أنها عملت بمقتضى معاهدة الضمان . ودون الدخول في تحليل للشرعية المشكوك فيها . لمثل هذا العمل يكفي أن نلاحظ اليوم أنه بعد مرور ثلاثة أعوام ، فان الجيش التركي ما يزال في الجزيرة ، على الرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة التي تنادى بجلائه . فضلا عن ذلك ، وبدلا من اعادة الأوضاع التي تنس عليها المعاهدات ، قامت تركيا بخلق الأوضاع التي تروق لها وحدها ، وتمتنع عن أن تتخذ موقفا حول عناصر الحل .

لقد رأس الأمين العام للأمم المتحدة ست جولات من المفاوضات في فيينا دون بلوغ أى

أى تقدم . ان المفاوض التركي القبرصي قد ناور خلف حائط من السلبية . ويتضح هذا الاتجاه في أن القبارصة الاتراك لم يردوا بعد على اقتراح المفاوض اليوناني القبرصي في ٢٣ آب/اغسطس ، الرامي الى اعادة استئناف الحوار في نيقوسيا .

ومن المعلوم للجميع ، أن من أهم عناصر الحل هو الجانب الاقليمي . ان الترتيب الفيدرالي لا يمكن قبوله لان ١٨ في المائة من السكان ، وهم أقلية تمتلك أكثر من ٤٠ في المائة من أراضي الجزيرة ، والتي تحتلها الآن القوات التركية ؛ والتي ترسخ مشكلة اللاجئين الذين بلغوا مائتي ألف لاجيء في الجنوب . وأخيرا ، عندما كنا ننتظر جهودا جديدة من أجل السلام ، فان القبارصة الاتراك اختاروا الوقت لكي يطلقوا التهديد باستعمار مدينة فاماغوستا الجديدة والتي بقيت معزولة الى الآن — رمزا لقبول تركيا مبدأ مراجعة الأوضاع الراهنة التي فرضت بالقوة . ونحن جميعا نعلم أن مجلس الأمن قد أصدر قرارا ضد مثل هذا الاجراء .

لم يتضح بعد المدى الذي تذهب اليه الحكومة التركية في تأييدها للمواقف المتطرفة للقيادة القبرصية التركية . ونستطيع القول ان وجود جيش تركي قوى في قبرص ، وفي ظل هذا الوجود فان القيادة القبرصية التركية سوف تستطيع أن تفعل ما تشاء . ومن الواضح أن أنقرة ، والقبارصة الاتراك لم يقرروا اتخاذ مواقف أكثر ملاءمة في المستقبل القريب . وما لم يحدث ذلك ، فسوف تختفي الآمال فيما يتعلق بحل سريع . ونحن نعتقد أن على الجمعية العامة أن تعبر عن عزمها على السعي من أجل تسوية المشكلة القبرصية دون أى تأخير ، وعلى أساس القرارات السابقة للأمم المتحدة .

ان اليونان التي تحبذ سياسة الانفراج ، قد فعلت كل ما تستطيع من أجل تحسين وتعميق العلاقات بين جميع الدول ، وبالأخص المناطق المجاورة . ويسعدنا أن نقول ان النتائج كانت ايجابية للغاية ، وفي بعض الحالات كانت ممتازة وكلما ثارت النزاعات ، اخترنا الوسائل السلمية للتسوية . وهذا هو الحال فيما يتعلق بخلافاتنا مع تركيا ، التي ترجع الى مشاكل لم تتسبب اليونان فيها . والتزاما بتعهداتنا ، وفقا للميثاق فنحن مصممون على حل المشاكل عن طريق الوسائل السلمية ، وفي اطار احترام حقوق السيادة ، والحقوق الشرعية لبلادنا .

ان ذلك هو اسهامنا في الانفراج ، ونأمل ان تقوم تركيا بنصيبها في هذا المجال لكي تجنب المنطقة مخاطر الحرب .

وسعياً من أجل هذه السياسة ، سوف تسهم اليونان بنشاط في الاجتماع التمهيدى في بلغراد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ونحن نشق أن تطورات الانفراج الايجابية في أوروبا سوف تترك أثراً ايجابياً على التعاون والسلام في البحر المتوسط وفي مناطق أخرى من العالم . ولا أود أن اختتم حديثي دون الإشارة الى موضوعين رئيسيين : النظام الاقتصادى الدولى الجديد ومسألة حقوق الانسان ، وبالنسبة للموضوع الأول ، يؤسفنا أن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى لم ينجح بالقدر الكاف .

واسمحولى أن أعبر - في هذا المقام - عن قلق بلادى ازاء المشاكل الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، والتي تخلفت كثيراً - لأسباب خارجة عن ارادتها - في الخطوات نحو التنمية . اننا نعتبر ان الوقت قد حان لتحريك عملية اقامة النظام الاقتصادى الجديد ولاعادة بناء المجتمع الدولى على اساس أكبر من العدل في توزيع الموارد ولا يمكن ان نتطلع الى تعاون دولى مثمر والى رخاء الشعوب طالما استمر عدم التكافؤ السافر .

وفي مجال حقوق الانسان ، أود أن أوضح أن اليونان في الدورات السابقة للجمعية العامة قد اتخذت عدة مبادرات للقضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الانسانية المهينة . ونحن نعتزم مواصلة الجهود في هذا الاتجاه وتأييد كل مبادرات الأمم المتحدة الرامية الى القضاء التدريجى على نواحي القصور او النقص التي تعوق تنفيذ الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ولسوف نقوم بذلك مسلحين بالاعتناع الراسخ في التزام منظمنا بالهدف من وجودها . ألا وهو احترام كرامة ورخاء الانسان .

السيد ملا دينوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، أود في البداية

أن أهنيئكم على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع ، كرئيس للجمعية العامة . وأن أعرب عن امتناننا لسلفكم السيد أميراسنغ ، على نشاطه المثمر جدا .

ويسعدني ، بصفة خاصة ، أن أرحب بالعضوين الجديدين في الأمم المتحدة ، وهما جمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية . اننا لعلى يقين من أن فييت نام البطلة ، التي احتلت مكانها اللائق بها في هذه المنظمة ستساهم مساهمة قيمة في أعمال الأمم المتحدة من خلال سياستها النشطة والسليمة .

ان الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة تجتمع عشية الاحتفال بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، والتي توصف بحق أنها أكبر حدث رئيسي في القرن العشرين .
ان ثورة أكتوبر قد اصبحت بحق نقطة تحول ليس فقط في تاريخ روسيا ، بل انها وضعت بداية عهد جديد في تاريخ العالم ، الذي يتميز باعادة بناء النظام القديم للعلاقات الدولية .
لقد خلقت هذه الثورة الجو المناسب من أجل احلال نوع جديد في العلاقات الدولية بين دول حرة ومتساوية على أساس المبادئ الأساسية للاشتراكية العالمية ، والصداقة الأخوية ، والتعاون التام والمساعدة المتبادلة . لقد أعطت هذه الثورة دفعة لعملية الادراك وتقرير المصير للشعوب المستعمرة والتابعة . ولقد تطورت هذه العملية ، بعد الحرب العالمية الثانية وبتأييد فعال من البلاد الاشتراكية الى عملية القضاء على الاستعمار ، وتغيير الجغرافيا السياسية للعالم بطريقة جذرية .

ان الطريق الذي انتهجه الاتحاد السوفياتي من مرسوم السلم في عام ١٩١٧ الى برنامج السلم في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ يتميز بأنه طريق سياسي يتمشى مع السياسة الاساسية التي تهدف الى تعزيز السلم والأمن العالميين ووضع حد لسباق التسلح ، ولتحقيق نزع السلاح ، واحترام الحقوق والسيادة لجميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واخطام البؤر الساخنة للاستعمار والعنصرية . وان المبادئ الأساسية لهذه السياسة انما تجد تعبيراً كاملاً عنها في الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي ، وبالتالي سوف تتجسد هذه المبادئ في قانون الدولة السوفياتية .

ويفعل هذه السياسة ، فان البشرية قد تفاوتت الخوض في تجارب بشعة للحرب الباردة . لو كان لنا أن نصف بعبارات عامة الفترة التي انقضت منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، فاننا نستطيع القول بأن الاتجاه السائد في تطور الاوضاع الدولية يستمر متعلقاً بتخفيف حدة التوترات الدولية . ان الدفعة الملموسة التي أعطيت للانفراج منذ مؤتمر هلسنكي في عامين الماضيين يمكن ان تكون كفيلاً بتعزيز السلم في اوربا وفي العالم اجمع . ان النجاح الذي تم احرازه انما هو نجاح كبير ، وان العلاقات السياسية فيما بين الدول أصبحت اوثق لان الدول أصبحت تثق في بعضها البعض . وأصبحت هذه الثقة هي النسيج الاساسي للعلاقات التعاونية في المجالات الاقتصادية ، والتكنولوجية ، والعلمية ، والثقافية وبالطبع فان اهم منجز هو ابعاد شبح حرب عالمية جديدة .

وفي الوقت نفسه ، فان القوى الرجعية قد ضاعفت جهودها لعرقلة ونسف عطية الانفراج . وأكثر من ذلك ، اتخذت الاجراءات التي شكلت خطر العودة الى أيام الحرب الباردة ، ان احدى مظاهر هذه الجهود هي الحملات المعادية والمشوهة التي تشن ضد البلدان الاشتراكية . وليس من الصعب علينا ان نفهم أن هذه الحملات تشن وكأنها ستار من دخان لكي تخفي من ورائها التدخل في الشؤون الداخلية ، ومن أجل زيادة الميزانيات العسكرية ، وتكديس الأسلحة الجديدة .

ان العقبة الرئيسية التي تسد الطريق في سبيل الانفراج وتهدد بعرقلة منجزاته هي الاستمرار في سباق التسلح . ان السلم العالمي لا يمكن تحقيقه طالما ان هناك خطراً يتمثل

في شبح الطاقة النووية ، وطالما ان هذا الشبح قائم ولم تتخذ الاجراءات الحقيقية في مجال نزع التسليح . وكما قال مؤخرا تودور جيفكوف ، الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية :

” ان الهدف الرئيسي هو أن يصبح الانفراج عطية لا رجعة فيها ولكن هذا لم يتم بعد ، وعلاوة على ذلك ، فان سباق التسليح الذي سار جنبا الى جنب مع الانفراج يزداد حدة . وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يهدد العالم الآن . ولذلك ، فان وقف سباق التسليح هو المهمة الرئيسية والحالية والمباشرة والملحة ” .

وكما هو معروف ، فان دول المجتمع الاشتراكي قد قدمت برنامجا بناءً يحتوى على أبعاد جديدة للتعاون فيما بين الدول . وان هذا البرنامج يهدف الى توسيع نطاق الانفراج واستكماله بتدابير تتخذ في الميدان العسكري .

ان الاقتراح الموجه الى الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا من أجل عقد معاهدة تتعهد كل دولة بمقتضاها الا تكون البادئة في استخدام الاسلحة النووية ضد الدول الاخرى ، هذا الاقتراح استند الى هذه الروح التي ذكرتها .

ولكن لسوء الحظ ، وللأسف مرة اخرى ، هناك بعض الأوساط المؤثرة التي بقيت رهينة موقف منحاز نحو مبادرات البلدان الاشتراكية ولم تتخذ رد فعل ايجابي لها .

ان الدول الاشتراكية كررت في كثير من الأحيان ، انها على استعداد لان تدرس كل فكرة ترمي الى وضع حد لسباق التسليح . ولكن بدلا من تقديم هذه الأفكار ، فاننا لانسمع الا مجرد بيانات واعلانات تختلف وتتنافى وتتعارض في كثير من الأحيان مع الاجراءات التي تتخذها الحكومات المعنية . ومن غير الممكن أن نظهر المداء للدول الاخرى . ونتحدث في نفس الوقت عن الولاء للانفراج ، تماما كما يستحيل ان نشجع وندفع سباق التسليح ، وفي الوقت نفسه ، نجري مفاوضات ناجحة حول نزع السلاح .

ان هذه الازدواجية في السياسات هي الخطر الحقيقي على السلم . وان كل من تقع عليهم مسؤولية وضع سياسات بلدانهم ، ومسؤولية مصير سلام العالم يجب ان يدركوا هذا الخطر .

ان الانسانية التي تعاني من القلق وتود التخلص من عبء التسلح تحتاج ليس الى اعلان عن حسن النيات ، بل انها اكثر من ذلك تحتاج الى اتخاذ التدابير الفعلية في هذا الاتجاه دون محاولة الحصول على ميزات استراتيجية عسكرية لطرف واحد .

ان النية في البدء في انتاج قنبلة النيوترون اثار قلقا بالغا اتخذ شكل عاصفة من السخط والاحتجاج من جانب الرأي العام العالمي . ان هذه النية لا يمكن ان تعتبر الا محاولة لبدء جولة جديدة لسباق التسلح وتحد لمناخ الانفراج . ويجدر بنا ان نذكر ان سباق التسلح لن يحقق ميزات دائمة لاولئك الذين يبدأون فيه ، بل انه سوف يثقل العبء على عاتق الشعوب ويمكن أن يكون خطوة اخرى من خطوات الخطر الذي يهدد الحضارة البشرية . واننا نعتقد أن صوت الحكمة والرزانة والعقل هو الذي سوف يسود ، وأن التعاون سوف يتجه نحو نزع السلاح الحقيقي . وانني على يقين من أن الدورة المقبلة الاستثنائية للجمعية العامة سوف توفر الفرصة للاتفاق حول رأى مشترك يقوم على مبادئ تهدف الى نزع التسلح ، ويخلق الجو الملائم لمؤتمر عالمي حول نزع السلاح في المستقبل القريب .

ان المهمة العاجلة والمعقدة ما تزال هي وضع حد لسباق التسلح ، والحد من استعمال الاسلحة النووية من الناحيتين الكيفية والكمية .

ومن بين الخطوات الهامة في هذا الاتجاه هي فرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية .
وان جمهورية بلغاريا الشعبية ترى دائما انه من الضروري حل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن .
واننا نعتبر اهتماما كبيرا للمفاوضات الثلاثية الأطراف في جنيف ، ونؤيد الموقف البناء الذي اتخذته
الاتحاد السوفياتي ، ونأمل في أن نجاح هذه المفاوضات سيخلق الجو المواتي للتقدم نحو نزع
السلاح ، ومن أجل تحقيق تحسن عام في الجو السياسي العالمي .

وفي هذه الظروف ، فان هناك موضوعا أساسيا يتعلق بحظر استخدام وانتاج وتطوير أسلحة
الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، ولهذا يجب التعجيل في مفاوضات جنيف
من أجل التوصل الى اتفاقية دولية في هذا الميدان .

ومن أجل تحقيق نزع السلاح النووي الكامل يجب اتخاذ التدابير لتدعيم نظام عدم انتشار
الأسلحة النووية ، فمن الصعب علينا أن نتخيل ما يمكن أن يحدث لو أن ترسانات البلدان المعنية
بالنزاعات المحلية التي تحدث في مختلف أنحاء العالم اذا ما كانت هذه الترسانات مكدسة بالأسلحة
النووية . ان هذا الموضوع يصبح أشد حدة في ضوء التقارير التي تفيد ان النظام العنصري لجنوب
افريقيا لديه خطط لصناعة أسلحة نووية ، وان هذا سيشكل خطرا مباشرا على جميع الدول الافريقية ،
وسيهدد أيضا سلم العالم وأمنه . ولهذا يجب على الأمم المتحدة ان تتخذ الاجراءات الحاسمة من
اجل درء هذا الخطر .

وخلال الدورة الحالية ، فان وفد بلغاريا سيضم جهوده الى جهود الدول والوفود الأخرى
التي تحاول اتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة بالاسراع في اعداد اتفاق حول حظر استخدام
الاسلحة الكيميائية ، ومن أجل تحقيق تقدم فيما يتعلق بالتدابير الجزئية الأخرى . ان النشاط
الكامل لجمهورية بلغاريا في اطار مؤتمر لجنة نزع السلاح وخارجها يتركز أساسا حول تحقيق هذا
الهدف .

ان المهمة الحيوية الكبرى بالنسبة للوضع الدولي السائد حاليا تتعلق بتدعيم الانفراج ،
وجعل عملية تخفيف حدة التوتر الدولي لا رجعة فيها ، من أجل درء خطر النزاع النووي . وازا أمكن
للانسانية أن تحل هذه المشاكل بحق فان هذا الجزء الاخير من القرن العشرين سيوصف بأنه العهد
الذهبي في عالمنا .

ولهذا ، فاننا نرحب ترحيبا خاصا ونؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي من أجل أن يتضمن جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، كموضوع ملح ، البند المتعلق بتدعيم وتعزيز الانفراج الدولي ، والحماية من خطر الحرب النووية . وفي اعتقادنا ان مشروع اعلان حول تدعيم الانفراج الدولي ، ومشروع قرار حول منع خطر نشوب حرب نووية سيحظيان بتأييد جميع الدول المحبة للسلم ، وسيكونان أساسا لتدعيم عملية تخفيف حدة التوترات الدولية . ان جمهورية بلغاريا الشعبية ستبذل قصارى جهدها ، ولن تألو جهدا في تحقيق هذه الاقتراحات .

ان الدور الهام في هذا الصدد يجب أن يكون دورا قائما على اساس الاعتراف بمبدأ عدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها على صعيد العلاقات بين الدول ، واننا على يقين من أن عدم استخدام القوة يجب أن يؤدي الى ضرورة ابرام اتفاقية عالمية حول هذا الموضوع ، وهذا من شأنه ان يدفع قدما بعملية الانفراج .

ومن الصعوبة بمكان ، أن نتحدث عن التحسن التام في المناخ الدولي بينما هناك صدمات مسلحة تهدد بالانتشار وجرأ أقاليم جديدة اليها . وبغض النظر عن الاسباب التي تؤدي الى هذه الصدمات فليس هناك أدنى شك في انها نتيجة لسياسة امبريالية تقوم على مبدأ قديم وهو " فرّق تسد " وان الهدف العام هو تقويض الانظمة السياسية المتقدمة .

ان الموقف في الشرق الأوسط مايزال متفجرا ، والسبب الرئيسي في تأزم تسوية ذلك الصراع مايزال يكمن في الموقف الذي تتخذه اسرائيل التي تحاول ، بتأييد من حلفائها الابقاء على احتلالها غير المشروع للأراضي العربية ، كما يدل على ذلك ماتقوم به اسرائيل من انشاء مستوطنات جديدة في تلك الاراضي . ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ماتزال تعتقد ان السلم الحقيقي في الشرق الأوسط لا يتأتى الا بشروط انسحاب كامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ؛ وممارسة الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين العربي ومن بينها حقه في انشاء دولة مستقلة ؛ واحترام استقلال ، ووجود وأمن جميع الدول في المنطقة . واننا نعتقد انه من الضروري معاودة انعقاد مؤتمر جنيف بشأن الشرق الاوسط دون أى تسويق ، وباشتراك جميع الأطراف المعنية ، على ان تشترك فيه منذ البداية ، مع التمتع بحقوق متساوية ، منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

ان الموقف في الجنوب الافريقي حيث الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا ، وروديسيا الجنوبية تستمر في ابقاء شعوب ناميبيا ، وزمبابوى ، وجنوب افريقيا تحت نير الاستعمار ، وهذه المشكلة هي احدى المشاكل الحادة التي تواجه الامم المتحدة ، والمجتمع الدولي .

وحتى الآن فان الجهود المبذولة من اجل القضاء على معاقل الاستعمار الاخيرة في افريقيا وجدت معارضة شديدة ليس فقط من قبل الانظمة العنصرية بل أيضا من جانب بعض قوى خارج افريقيا تساعد هذه الانظمة العنصرية . وهذا تؤكد المحاولات الراهنة التي ترمي الى تشويه عملية تصفية الاستعمار في افريقيا بغية الحفاظ على مواقع الاستعمار والامبريالية في افريقيا .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ستواصل تقديم التأييد لكفاح الشعوب في جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وزمبابوى من أجل القضاء التام على الاستعمار ، والعنصرية ، والتمييز العنصرى ، وكذلك الفصل العنصرى .

وبالنسبة لنا ، فان الموقف في قبرص مايزال مصدرا للقلق . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد نوعا من الحل لمشكلة قبرص يضمن سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص وذلك من أجل مصلحة شعب قبرص - القبارصة اليونانيين ، والقبارصة الأتراك - لفائدة السلم والأمن .

ونؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي الكورية ، واعادة التوحيد السلمى لكوريا دون تدخل خارجي .

وكما هو معروف فان احد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة الرئيسية هو تعزيز التعاون الدولي دافعا عن حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وتحت ستار الكفاح من اجل تحقيق هذا الهدف النبيل فان بعض الأوساط تحاول أن تنتحل لنفسها حق فرض قيمها المعنوية على بلدان وشعوب اخرى متدخلة بشكل سافر في شؤونها الداخلية . وفي الوقت نفسه فان هذه الأوساط تقوض للامم المتحدة لانهاء انتهاكات حقوق الانسان ، كما هو الحال في الجنوب الافريقي ، وشيلي ، وفي الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ان مشاكل التنمية الاقتصادية ، واعادة تشكيل العلاقات الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع اقامة السلم والامن في العالم . ومن اجل تنفيذ اعادة التشكيل هذه على اساس ديمقراطي سليم ، ومن اجل القضاء على جميع اشكال التمييز ، وعدم المساواة ، يجب علينا ان نفي بأهم التزاماتنا ، وان نؤيد المطالب التي تسعى الى التغلب على التخلف . وبما اننا نعي تماما ان المسؤولية التاريخية للدول تقع على الدول المتبوعة سابقا التي استغلت ، وتستمر في استغلال الثروات ، وذلك في اطار اجهزة دولية وضعتها ، ومن خلال علاقات اقتصادية جائزة ، وفي علاقاتنا مع الدول النامية — تلك العلاقات التي تقوم على اساس المساواة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعلى اساس المصالح المشتركة — فاننا نحاول ونكافح — في اطار امكانياتنا وما تسمح لنا به هذه الامكانية — لمساعدة جهود البلدان النامية من اجل تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي وتدعيم سيادتها على مواردها الطبيعية ، ومن اجل الدفاع عن مصالحها الرئيسية ومصالح شعوبها .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تولي اهتماما كبيرا لمؤتمر قانون البحار ، الذي وصل في أعماله الى مرحلة حرجية . وسيكون من الضروري بذل جهود غير كبيرة مع توفر ارادة سياسية طيبة من اجل ان ينتهي هذا المؤتمر بنجاح .

ان مسألة دور الامم المتحدة ، وطرق تعزيز فعاليتها اصبحت — مؤخرا — محل مناقشة متزايدة . ولذلك ، فمن الضروري — كي يتدعم دور الامم المتحدة — ان توضع المفاهيم والاسس التي تؤدي الى نتائج ايجابية ، وتحقق النتائج المرموقة ، بدلا من تقويض اسس الامم المتحدة واضعاف وضعها القانوني .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية سوف تستمر ، في المستقبل ، في تقديم تأييد كل الجهود لجعل الامم المتحدة اكثر فعالية بالمراعاة الكاملة لمقاصد ومبادئ الميثاق — الذي صمد على مر الزمن — بغية استغلال افضل للامكانيات الواردة في الميثاق .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تدرك تماما مسؤولياتها عن السلم ، ولذلك فهي تنفذ الاحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . وسوف نبذل قصارى جهودنا في الاجتماع المقبل الذي سيعقد في بلغراد من اجل الاسهام في تعزيز السلم والامن في اوربا ، ومن اجل ان تصبح هذه حلقة جديدة في عطية الانفراج المتزايد في العالم وانه لمن دواعي الابتهاج ، ان نرى ان اغلبية المشتركين بيدون اهتماما باجراء حوار ايجابي في الاجتماع المقبل .

ومن بين اهداف بلغاريا ، التي تحاول تحقيقها في كل انشطتها داخل الامم المتحدة وخارجها ، حلول سلام دائم والمضي بالانفراج قدما للامام . واننا مع بلدان اخرى ننتمي للمجتمع الاشتراكي تتقدم بحلول بناءة بغية تحقيق هذين الفرضين ، وبغية تحقيق الاهداف النبيلة للامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥